



ERITREAN NATIONAL SALVATION FRONT

رسالة مفتوحة من قواعد تنظيم جبهة الإنقاذ الوطني الارترى

عندما عقدة جبهة الانقاذ الوطني الارترى مؤتمرها الثالث بتاريخ 11 الي 17 - 10 - 2017م انتخبت فيه قيادة التي كان يؤمل منها ان تنتقل بالتنظيم الي مرحلة جديدة لبناء تنظيم قوي ولكن قواعد التنظيم التي كانت تتمتع بممارسة العمل الجماعي والشفافية سرعان ما تبدد امالها واتضح لها لاحقا ان التنظيم اخذ يتجه نحو الضبابية والغموض تدريجيا والقيادة التي كنا نثق فيها كقواعد التنظيم نشطة في ممارسة التفرقة بين القواعد التي كانت لا تنتبه بتحركات القيادة التي اولتها الثقة الكاملة اصبح يتضح له ما كان يحاك قبل المؤتمر وبعد المؤتمر من نشاطات خفية وسرية التي كانت تمارس من قبل القيادة وعلي هذا الاساس نشطة جماعات من اعضاء التنظيم في انحاء العالم زوي الخبرة والتجارب وكوادر عليا وعندما ادركوا خطورة الواقع بادروا بخطوة شجاعة من اجل وحدة التنظيم قبل ان تتفاقم الاوضاع وتأخذ منحى اخر وكان لزاما علينا ان نقوم بتصحيح الاخطاء والتجاوزات التي ارتكبتها القيادة بحق القواعد وقد كتبنا رسالة مذكورة المعروفة بالمناشدة وقمنا بتسليمها لأعضاء اللجنة المركزية عبر القنوات التنظيمية وقد ظهر جليا ان المؤسسات الثلاثة الاساسية والعمود الفقري للتنظيم نعني به المجلس المركزي واللجنة التنفيذية ولجنة المراقبة والمتابعة اللتي تخلت عن مباشرة مهامها وجمدة عملها ولم تكن حيادية بل وقتت مع القيادة واصبح هذا الجسم غير صحي بالنسبة لنا لعدم ثقافته الي مشاكل التنظيم والقيام بدوره المنوط اليه.

وعلي هذا الاساس قمنا بتسليم رسالة المناشدة والهدف منها ان ينظر المجلس المركزي الي استياء قواعد التنظيم ويضع نصب اعينه علي هذه القضية ويطرحها كأجندة في اجتماع المجلس المركزي لمناقشتها وحلها جزريا من اجل ان لا تكون لقمة سهلة تتلاعب بها بعض الافراد لصالح طموحاتهم الشخصية والقصد من ذلك هو تقوية طبيعة العمل الجماعي للقيادة من اجل وحدة التنظيم ونماسكه ولكنهم نشطو في تفرقة اعضاء التنظيم وجعلوا منهم من يؤيد ومن يعارض باستقلالهم للأوضاع التي كانت سائدة حينها تأكد لنا انهم احكموا سيطرتهم علي مفاصل التنظيم وكان هدفنا جله ان لا يحدث انشقاق في دخل التنظيم وخوفنا بأن هذا التوجه هو خط احمر ولايد من العمل من اجل ايقافه فقد سعينا لبزل جهد اكبر لحل هذه القضية وطرقنا ابواب عديدة لشخصيات وجماعات ورجال تقوم بواسطة بيننا وبينهم ولكن كل محاولتنا باءت بالفشل ونعيد الي الأذهان ان هذه القيادة ناهيك ان تقوم بحل هذه الازمة بل اقدمة بطرد اعضاء التنظيم وجمدة بعضهم بقرارات تعسفية.

ولذكر بعد الامثلة ما قاله رئيس المجلس المركزي علنا من امكانية تجميد التنظيم وانخراط مع الاخرين وكذلك ما قاله رؤس التنظيم .هاذا لم يكن مجرد كلام ولاكن ما نراه في امر الواقع من تصرفات القيادة. تكرارا مواصلة المشوار حتي لو بقينا خمسة اشخاص بالإضافة الي ذلك كإتو يوجهون التهم بالخيانة وبعملاء هدفون بدون اي إثباتات للمناضلين الشرفاء الذين يعارضون تصرفات القيادة. وفي النهاية شاهدنا تجميد العضوية من التنظيم لأسباب وبأساليب مختلفة لأعداد كبيرة من القواعد وكوادر التنظيم .

ونحن اذ نحمل هذه القيادة بعدم اتباعها الاسلوب الصحيح لحل المشاكل والازمات في داخل التنظيم وتركت الاوضاع كما هي حتي نتفاقم وتؤدي بالتنظيم في نهاية المطاف الي مالا يحمد عقباه وقد تنادينا لحل هذه المشكلة لسنتين خلت من اجل طي صفحة الماضي ولكن لم تجد اذان صاغية واصبح في مهبه الريح تزررها الرياح .

وكان املنا كبير في المجلس المركزي في اجتماع الذي عقد في الايام القليلة الماضية ان ينظر في قضية القواعد الذين لازالوا في تنظيم جبهة الانقاذ الوطني الارترى اما انشقاق القواعد الذين ينتظرونه ليس وارد في خيارتنا وبما ان القيادة ذاهبة والقواعد باقية لم يقوم المجلس المركزي بمهامه ولم يستخدم صلاحيته ان يجد سبيلا لحل الازمة ولم يتطرق اليه في هذا الموضوع وكان ليس من اختصاصه اصبح اداءه في يد قله من بعض افراد القيادة ونحن ناكذ لازلنا في تنظيمنا جبهة الانقاذ الوطني الارترى ولكن قيادتنا التي كنا نثق فيها وسلمناها الامانة كانت تمارس نشاطات سرية لسنوات مضى ونحن حينها في قفله وكنا لا نتوقع منهم ان يقوموا بتفرقة اعضاء التنظيم من ما نتج عنه من يعارض ومن يؤيد ومن ابرز اعمالهم الهدامة اتو في المؤتمر بأعضاء غير ممثلين من الفروع والخليات وانتخبوا في المؤتمر واصبحوا قادة للتنظيم ولكن بالمقابل الذين شاركوا في المؤتمر ممثلين للفروع والخليات وتم انتخابهم للقيادة ولكن تم تجميدهم لاحقا ونعلم ان هذه الممارسة الغير مسؤولة كذلك اتخذت بحق بعض من اعضاء المجلس المركزي.

هناك امر اخر يتعلق بمشاركة في مظلة المجلس الوطني الارترى للتغيير الديمقراطي قد تطلب من التنظيمات اثنين عضو من اعضاء قيادتهم الا ان تنظيمنا شارك في المجلس الوطني بثلاثة عضو الاثنين عضو شاركوا رسميا والثالث بالخفاء وراء الستار من تلقاء نفسة دون اي اذن من احد .

من منطلق ما ذكر في الأعلى وارتكازا بي القوانين واللوائح الداخلية التي تنص في صلاحية القيادة قواعد التنظيم جبهة الانقاذ الوطني الارترى ووضع القيادة الحالية نوضح هذا الامر لمابلي.

منذ انتخبت القيادة وحتى تاريخ 2020/10/17م هي القيادة الشرعية. ولكن بعد هذه المدة من تاريخ (1) 2020/10/18م أصبحت من الماضي وانتهت صلاحيتها. وفي هذه الحالة نري بان ما تقوم به القيادة من الاعمال السياسي الديبلوماسي وما تبرمه من اتفاقات الي اخره لا يوصل جبهة الانقاذ الوطني الارترري. وخيارنا هو قواعد على وحدتها والعمل بجهد على وصول الي مرحلة تشكيل اللجنة التحضيرية ثم عقد مؤتمر التنظيم ان تحفظ الرابع.

على هذا الاساس هذه القيادة التي عفى عنها الزمن وولى عهدا مما تصدره أي قرارات او تجرى اتفاقات وديبلوماسية سياسية او بتوقيعها او موافقتها نيابتا عن تنظيم جبهة الانقاذ الوطني الارترري او باسم التنظيم لا يمثل قواعد جبهة الانقاذ الوطني الارترري ونحن سنعمل من اجل الحفاظ على وحدة التنظيم بأسلوب احتضان جميع اعضاء التنظيم والولوج بهم الى المؤتمر الرابع

2/ استنادا الي النظام الاساسي في المادة 6 تتحدث عن حقوق العضو- وفي ما يتعلق بي المناشدة في حالة حدوث اي مشكلة او ازمة في داخل التنظيم علي القيادة ان تقوم بحلها بدلا من القيام بهذا المهام تعمدت في تقنين قواعد التنظيم.

3/ وبما ان التنظيم تتحكم فيه قله من القيادة وهذا واضح للعيان ان تنظيمنا اصبح في خطر يهدد وحدته وتماسكه وكذلك يفتح مجال للتسلط والدكتاتورية من اجل الحفاظ علي منصب او سلطة.

4/ المادة 16 تتحدث في النظام الاساسي عن مهام المجلس المركزي في البند الخامس يجيز المجلس المركزي السياسة المالية للتنظيم وكذلك ميزانية التنظيم وقد تجاوزت القيادة هذه المادة وقدمت هبة للمجلس الوطني الارترري مبلغ لأيسأهن به. وعندما نوضح هذا الامر ليس باننا نعارض ضعم المجلس الوطني ولاكن لعدم الوضوح الامر.

5/ ان مطلب قيادة المجلس الوطني الارترري ان يكون رئيس للمجلس الوطني الارترري من التنظيمات المنضوية تحت مظلة المجلس هو من مهام المجلس المركزي باختيار رئيسا لها واذا كان العضو القيادي الذي يرشحه المجلس المركزي له مهام او وظيفة في العمل القيادي في داخل التنظيم تسحب منه هذه المسؤولية ولايحق ان يكون له وظيفتين في ان واحد ولأتسمح به لائحة التنظيم لان رئيس المجلس الوطني الحالي هو نائب رئيس جبهة الانقاذ الوطني الارترري ومسؤول الشؤون التنظيمية وهذا يتعارض مع اللائحة الداخلية ليس قانوني وبعيد عن الديمقراطية ولأتوجد مادة في لائحة تنظيمنا لمثل هذه المناصب المزدوجة

6/ مهام لجنة المتابعة والمراقبة المنصوص في المادة (19) :-

هذه اللجنة اضاعت كل السنوات الماضية دون القيام بمهامها التي كلفت بها وذهبت وراء افراد من القيادة وانحازت اليهم وتناست دورها الاساسي ولم تكن محايدة ولم تقوم بمحاولة فصل بين الخصمين الذي كان دورها الاساسي في معالجة الازمات ولأنها أصبحت رهينة بيد القيادة وضربت ارض الحائط بقرارات المؤتمر الذي انتخبها .

7/ إسنادا من النظام الاساسي ان تشكل اللجنة التحضيرية قبل يوم 2019/10/17م ونتيجة تجاوزها لهذه المادة خالفة القوانين واللوائح الذي اجازة المؤتمر ويحق للمجلس المركزي ان يتخذ اجراءات تأجيل انعقاد المؤتمر عملا بالمادة التي تعطي الصلاحية لاتخاذ مثل هذا القرار المجلس المركزي وتأسيس اللجنة التحضيرية ليس له صلاحية بالتمرير للمؤسسات التي يتولى الاشراف عنها وان المؤتمر الذي سبقه كانت تجربة مريرة واستقلت لصالح افراد قليلة التي عبثت بالتنظيم المجلس المركزي فقط هو الذي يقوم بتشكيل اللجنة التحضيرية في ذات الوقت وليس بعد فوات الاوان.

8/ ونحن في مثل هذه الظروف برزت لجنة من اعضاء جبهة الانقاذ الارترري القدام لهم تجربتهم وخبرتهم في النضال يؤهلهم للقيام بدور الوسيط بيننا وبين القيادة لحل المشاكل التي ظهرت في التنظيم وقد بداء فعلا ودخلنا في حوار مع القيادة وكانت هذه اللجنة مقبولة لدي الجانبين في الوهلة الولي ولاكن تعنت القيادة وعدم استعدادها لحل المشكلة وساطتهم أصبحت عقيمة لم تجد استجابة من جانب القيادة واغلقت اللجنة باب الحوار لعدم تجاوز القيادة معها.

ولايسعنا في هذا المجال الا ان نشكر الاخوة المناضلين الشرفاء الذين قاموا بمبادرة الوساطة بيننا وبين القيادة وهم كانوا في حيازة تامه طيلة الاربعة اشهر التي مضت ولكن لم يحالفهم الحظ في انتهاء مهمتهم بالتوفيق بين الجانبين ذلك برفض قيادة التنظيم لهذه الوساطة ولكن هذه التجربة الفريدة من نوعها التي لم تحدث يوما في تاريخ الثورة الارتررية ونحن بدورنا نملك هذه التجربة عندما يحدث خلاف بين قواعد التنظيم وقيادته ان يستفيدوا من هذه التجربة التي تنادت عليها قواعد تنظيم جبهة الانقاذ الارترري لحل الازمة الداخلية اكثر من سننتين ونحن مقتنعين تماما ان هذه القيادة لم تكن مستعدة يوما لحل هذه المشكلة ولم تكن اهلا لها ولهذا فقدت مصداقيتها وشرعيتها.

ومثال اخر قال رؤيس اللجنة التنفيذية لجبهة الانقاذ الوطني الارترري قال نحن لا نهتم بهم كثيرا حتى لو اصبح عددنا خمسة أشخاص دونهم وسوف نستمر في مسيرتنا ويكرره عدة مرات وفعلا انهم ليس بهذه التسريحات بل فعلوها ولامست الواقع وتجاوزوا حدودهم

بتجميد بعد الاعضاء وطرردوا بعدهم ومن كان حظه اخف كان نصيبه اخر انظار ولم يتوقفوا عند هذا الحد بل سلطو سنتهم ان اتهموا الاعضاء الذين تقدموا بالمناشدة من اجل تصحيح الأخطاء والتجاوزات ومن اجل وحدة التنظيم بالعملاء لصالح النظام الديكتاتوري في ارتريا

هذه كانت كبريات التجاوزات لقيادة التنظيم ونحن نري ان تشكيل اللجنة التحضيرية قد وقع علي عاتق قواعد التنظيم التي لها كلمة الفصل في هذا الموضوع ولأغير سواها ولجنة المراقبة والمتابعة هي الأخرى صرفت النظر عن الاوضاع السائدة في داخل تنظيمنا وهي كذلك لم تكن مؤهلة للقيام بدورها.

وفي الختام كما ذكرنا انفا تناولنا الجانب السياسي والقانوني وباقتناع الكثير من قواعد جبهة الانقاذ الوطني الإرتري كما اسلفنا ذكره في تاريخ مدة القيادة بانتهاء صلاحيتها الفعلية

وبموجب اللاحه الداخلية الى حين تسليم سلطتها بطريقة رسمية هنا يأتي دور ادارت تصريف الاعمال التي تتولى الاشراف عن لها ببدء تكوين اللجنة التحضيرية لأعداد المؤتمر الرابع من اجل انغاض التنظيم ووحده بعد هذا التاريخ 01/11/2020 التنظيم خلفا لذلك وقد وقعة هذه المسؤولية على عاتق قواعد التنظيم وكذلك المهتمين بإنقاذه ووحده من اعضاء القيادة وبعد ان اصبحت الامور واضحة لديه ندعو قواعد جبهة الانقاذ الوطني الإرتري كافة وجميع اعضاء التنظيم حسب وظائفهم ان يلعبوا دورهم ويمارسوا مسؤولياتهم لتحقيق هذا الهدف المنشود

ولكن تنظيمنا التي كانت تقوده قلة من افراد القيادة نورد هنا بعد الكلمات التي كانوا يتفوهون بها قال ريس المجلس المركزي في احدى اجتماعات للمعارضة بصوت عالي نحن سنجمد تنظيمنا وسوف نعمل في ابطار الملس الوطني الإرتري وانتم كذلك نطلب منكم ان تجمدوا تنظيماتكم

انقاذ الشعب فوق كل شيء

لا للانشقاق

النصر للنضال الديمقراطي

قواعد جبهة الانقاذ الوطني الارترى

التاريخ 01/11/2020